ملخص الرئيس

المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
بشأن الاستثمارات الزراعية المسؤولة
للجنة الأمن الغذائي العالمي

بنما سيتي، بنما

17 و18 فبراير/شباط 2014

بيانات عامة

- ينبغي لهذه المبادئ أن تستند إلى نهج لحقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق ومصالح صغار منتجي الأغذية والعاملين في هذا المجال، بما في ذلك صيادو الأسماك.
- تتأثر الاستثمارات إلى حد كبير بالمؤسسات المتعددة الأطراف، مثل مؤسسات التمويل ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والوثيقة لا تغطيها بما فيه الكفاية.
- ينبغي بلورة المبادئ بطريقة تمكن من معالجة القضايا المحددة للبلدان التي تتسم باختلاف شديد وينبغي عدم جمعها معا.
- ينبغي أن تكون هذه العملية الشاملة سلسة بحيث تتضمن جهود المبادرات الجارية وتتكيف معها. فهناك العديد من المبادرات في هذا المجال، ومن غير الواضح الجهة التي تأخذ بزمام القيادة. وإن آثار وجود منتجات متعددة تعالج قضايا مماثلة أمر يبعث على القلق وينبغي معالجته للحد من التداخل.
- ينبغي مواءمة المبادئ مع إعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.
- ينبغي أن ينصب تركيز المبادئ على الأشخاص باعتبارهم الأهداف المنشودة للاستثمارات المسؤولة، بدلا من القطاعات.
- ينبغي سد الفجوة بين القطاعات الحضرية والريفية والحفاظ على انخراط الشباب من خلال توفير الخدمات الأساسية لجعل الزراعة سبيلا جذابا لكسب العيش في المستقبل.

السؤال الإرشادي 1: هل جميع القضايا والمجالات ذات الصلة المتعلقة بتعزيز الاستثمارات الزراعية المسؤولة معالجة بشكل مناسب في المسودة صفر؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

أشار المشاركون إلى أن المجالات التالية تقتضي المزيد من الاهتمام في الوثيقة:

- احتياجات صغار المزارعين والمزارعين الأسريين ولكن أيضا المزارعين متوسطي وكبار الحجم.
- المساواة بين الجنسين.
- الحماية الاجتماعية التي أثيرت كقضية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي.
- الوصول إلى الأسواق، ولا سيما بالنسبة لصغار المزارعين/ المزارعين الأسريين.
- الاستثمارات التي تخلق فرص عمل أكثر للحد من الفقر.
- السيادة الغذائية.
- الحق في الغذاء.
- الحصول على الأراضي وحيازة الأراضي، وصون حقوق الحيازة المشروعة.
- الحق في البذور وحقوق المزارعين.
- أسعار المواد الغذائية وتقلبها.
- الزراعة الإيكولوجية واستخدام المدخلات المحلية، ولكن ليس فقط من جانب الإنتاج ولكن أيضا فيما يتعلق بالنهوض بالبحوث.
- العمال الزراعيون والعمل اللائق.
- السكان الأصليون واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169.
- رصد المبادئ وتنفيذها، بما في ذلك المؤشرات لتقييم الآثار.
- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.
- التنمية الريفية والقطاعات التّكميلية – الصحة والتعليم والبنية الأساسية.
- هدر الأغذية.
- رأس المال الاجتماعي وبناء التعاونيات.
- التعليم المزارعين وبناء قدراتهم.
- إيجاد تمويل ابتكاري وتيسير إنشاء آليات جديدة للحصول على الائتمان.
- ينبغي زيادة وضوح الإنتاج غير الغذائي وأهميته بالنسبة للأمن الغذائي في الوثيقة.
- ينبغي الإشارة إلى الإطار الاستراتيجي العالمي في المقدمة كأساس للمبادئ.
- ينبغي إضافة التنمية المستدامة إلى المبدأ 1.
- الإشارة إلى المجالات الأربعة الرئيسية للأمن الغذائي، والطابع متعدد القطاعات لمعالجة الأمن الغذائي – على سبيل المثال النظر في القطاعات المجانية من قبيل الصحة والتعليم والبنية الأساسية.
- حصول المزارعين على البذور والمدخلات.

السؤال الإرشادي 2: هل أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين محددة بوضوح من أجل تيسير تنفيذ المبادئ؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، سلط المشاركون الضوء على المجالات التالية:

- عدم وضوح الأدوار المتباينة لمختلف الجهات الفاعلة بما فيه الكفاية حاليا.
- معالجة دور أصحاب المصلحة بشكل منفصل.
- ينبغي معالجة الأدوار والمسؤوليات تحت إطار كل مبدأ.
- ينبغي التمييز بين المستثمرين. ينبغي التمييز بين المستثمرين الصغار ومتوسطين وكبار إضافة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والتعاونيات والعمال.
- عدم وضوح دور البرلمانيين في الوثيقة أو في هذه العملية، فهم يضطلعون بدور الأساسي في ترجمة المبادئ إلى أطر تنظيمية وطنية ووضع السياسات المالية وتخصيص الموارد.
- دور الدولة في التغلب على الفقر واللامساواة في الدخل، بالإضافة إلى عدم المساواة بين الجنسين.
- دور الدولة في ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني.
- دور الحكومة في ضمان أو تسهيل البرامج لصغار المنتجين والممارسات مثل الزراعة الإيكولوجية.
- دور الدولة في ضمان المنافسة العادلة في الأسواق من أجل حماية صغار المزارعين من إساءة استخدام السلطة.
- دور الدولة في إدارة تقلبات سعر الصرف والمخاطر ذات الصلة وكيفية حماية صغار المزارعين من هذه المخاطر.
- إدارة مخاطر كل الاستثمارات ودور الدولة والمستثمر.
- دور الحكومة لتيسير الدعم والروابط المتصلة بالأسواق بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الأسواق المحلية.
- دور الدولة كميسر وضامن لاحتياجات المنتجين، مثل البنية الأساسية، ولحصول المنتجين على أسعار منصفة.
- ينبغي تحمل الحكومة المسؤولية أيضا فيما يتعلق بالعقود، وحقوق الإنسان، ومعاهدات الاستثمار الثنائية.
- دور المستثمرين والدولة في إدراج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة.
- دور صغار منتجي الأغذية والعاملين في هذا المجال في حماية حقوقهم وسبل كسب عيشهم.
- دور السكان الأصليين والموافقة الحرة المسبقة عن علم، مع مراعاة القواعد والقوانين الخاصة بهم والتي ينبغي احترامها. منظور البلدان الصغيرة، فعندما يأتي المستثمرون إلى بلد ما، ينبغي لهم احترام قواعد البلد والعمل مع المجتمعات المحلية.
- الدور الذي يؤديه قطاع البنوك والحكومات لتسهيل حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الائتمان والتأمين.
- يعني أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا العاملين في مجال مصايد الأسماك الصغيرة واحتياجاتهم ذات الصلة بالائتمان.
- النظر إلى النقطة 6 من الفصل 12 في الخطوط التوجيهية الطوعية.
- الإشارة إلى أفضل الممارسات والاستفادة من الدراسات والتجارب القائمة.
- إدراج الوسطاء وأدوارهم في كل من ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق وتنفيذ المبادئ على نطاق أوسع.

- دور الدولة في تيسير الحوكمة الرشيدة، بحيث ينبغي التقيّد بالمبادئ، أمر حاسم الأهمية بالنسبة لهذه المبادئ.

السؤال الإرشادي 3: هل المسودة صفر تحقق النتيجة المنشودة المتمثلة في تعزيز الاستثمارات الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأمور التي ينبغي تغييرها؟

لدى تقييم ما إذا كانت المسودة الصفر تحقق الهدف المنشود، أثيرت النقاط التالية:

- تركز المسودة صفر على الوضع الراهن بدلا من تقديم رؤية من أجل تحسين النتيجة النشودة.
- ثمة الكثير جدا من التركيز على الأسواق وسلاسل القيمة وليس ما يكفي على أصحاب الحيازات الصغيرة وروابط أصحاب الحيازات الصغيرة المتّصلة بالمستهلكين والأسواق المحلية.
- ليست هناك معايير محددة لتحديد ما يشكل الاستثمار المسؤول.
- المسودة صفر مكتوبة من وجهة نظر كبار المستثمرين. ويشار إلى صغار منتجي الأغذية فقط تحت إطار الحماية الاجتماعية ولا يتم الإقرار بأنهم المستثمرون الرئيسيون في إنتاج الأغذية.
- ينبغي أن تكون حماية صغار المنتجين والمزارعين الأسريين والعمال نقطة محورية وينبغي أن يكونوا الهدف الرئيسي لهذه المبادئ.
- ينبغي للاستثمارات التركيز على إنتاج الأغذية، وليس على الإنتاج غير الغذائي.
- لا تتناول المسودة صفر علاقات القوة.
- ينبغي أن يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة على حصة عادلة من مساهمتهم في الإنتاج الغذائي.
- ينبغي دمج أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل أفضل في عملية اتخاذ القرارات وينبغي لهم السعي نحو حوكمة للأغذية على المستوى المحلي.

السؤال الإرشادي 4: تهدف المبادئ إلى تقديم توجيهات عملية لأصحاب المصلحة، ولذلك:

السؤال الإرشادي 4 (أ): هل البنية واللغة الحاليتان المستخدمتان واضحتان وفي متناول جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟

اقترح المشاركون التغييرات التالية:

اللغة

- النظر في اللغة والمصطلحات للتأكد من عدم وجود أي مجال لسوء التفسير.
- اللغة مبهمة، على سبيل المثال "ينبغي للدول" مقابل "تشجَع الدول".

- ينبغي تعريف المصطلحات والتعاريف المستخدمة بشكل واضح واستنادها إلى حد كبير إلى المصطلحات الموجودة والمتفق عليها. وينبغي أن تكون التعاريف الجديدة، حيثما توجد، كالنظم الغذائية مثلا، جزءا من المفاوضات في مايو/أيار.
- ينبغي استخدام "المزارع الأسرية الصغيرة" و"الزراعة الأسرية" كمصطلح بدلا من أصحاب الحيازات الصغيرة نظرا إلى أن الزراعة الأسرية تنطوي على نطاق أوسع وتتماشى مع عمليات الأمم المتحدة الحالية الأخرى.
- يشمل تعريف التنمية المستدامة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي عدم إضافة القضايا الثقافية تحت هذا التعريف، بل تناولها في جزء آخر.
- ينبغي استخدام "الأمن الغذائي والتغذوي" بدلا من "الأمن الغذائي والتغذية".
- ينبغي أن تتماشى الصياغة في الوثيقة مع الاختصاصات وألا تتجاوزها، على سبيل المثال معالجة قضية محددة مثل تغير المناخ عندما لا تكون واردة في الاختصاصات.
- ينبغي تعميم الجانب غير الملزم المشار إليه في الاختصاصات في مختلف أجزاء الوثيقة. فالأدوار والمسؤوليات على سبيل المثال، تقترح شيئا أكثر إلزامية وينبغي عدم استخدامها. ويقترح مراجعة الوثيقة لإزالة اللغة التوجيهية.
- ينبغي الإشارة إلى الوثائق الموجودة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والتوصيات المتعلقة باستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة الصادرة عن اللجنة في دورتها الأربعين.
- ينبغي أن يشكل النهج المستند إلى الحقوق أساس كل مبدأ وأن يكون أيضا الخيط الرابط للمبادئ.
- ينبغي توضيح تعريف أصحاب الحيازات الصغيرة لمعالجة جميع الجهات التي تشارك في الاستثمار، على سبيل المثال العمال والصيادين والتعاونيات، وغير ذلك. وينبغي استخدام مصطلح "صغار منتجي الأغذية والعمال الزراعيين".
- إضافة مسرد لتعريف المصطلحات.
- قضايا الترجمة، ينبغي الابتعاد عن الترجمة الحرفية.

البنية

- يقترح تغيير البنية لضم الأهداف والتنفيذ تحت جزء واحد.
- البنية العامة مبهمة، والأساس المنطقي وراء مختلف الأجزاء غير واضح.
- البنية معقدة جدا وتنطوي على التكرار، فعلى سبيل المثال كل مبدأ يكرر نفسه.
- ينبغي إدراج الأدوار والمسؤوليات تحت إطار كل مبدأ.
- الإفراط في جمع أصحاب المصلحة معا.

السؤال الإرشادي 4 (ب): كيف يمكن استخدام هذه المبادئ وتنفيذها من قبل مختلف أصحاب المصلحة بعد أن تقرها اللجنة؟

- إتباع مثال الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني وما تقوم به الفاو لتنفيذها، مع مراعاة القسم 3 (ب).
- تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية جنبا إلى جنب مع تيسير المعرفة والابتكار والحوافز.
- إنشاء برامج متعددة أصحاب المصلحة للتنفيذ على الصعيد القطري.
- مواءمة الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف مع هذه المبادئ.
- ينبغي إدراج الجهات المانحة والمؤسسات والمنظمات الإقليمية لهذه المبادئ في ما تنفذه من أنشطة.
- الإشارة إلى الفقرتين 92 و93 من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية والحفاظ على النهج التصاعدي للتنفيذ.
- ينبغي التفكير في إدراج المبادئ ضمن إطار السياسات القائم.
- الارتقاء بمستوى الوعي أمر حاسم للتنفيذ، بما في ذلك في المناطق الريفية النائية.
- تحديد وإبراز الأمثلة الإيجابية للاستثمارات التي تطبق هذه المبادئ.
- إقامة حوار مستمر وتقديم الدعم الفني إلى البلدان والمستثمرين الآخرين.